

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و افاقها المستقبلية .

شهيد محمد

Chahidi13@gmail.com

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس-

حدوش شروق

Shourouk.rakib@live.fr

0669-03-02-16

طالبة دكتوراه سنة رابعة بجامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-

ملخص:

ان النجاح الذي حققه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الدولي ليس من قبل الصدفة ، بل جاء نتيجة اتباع و اعتماد الدول الرائدة في هذا المجال استراتيجيات تضمن اسهامات هذا النوع في تحقيق التنمية و غزو الاسواق الخارجية خاصة في ظل اقتصاد السوق بمنحها مساعدات مالية و خدمات او عن طريق منح امتياز اقامة دراسات عن الاسواق و تقديم نصائح تجارية و متابعتها ميدانيا . تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك و الدافع لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تساهم في خلف فرص عمل جديدة و تحسن المستوى المعيشي للفرد ، و تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا لارتباط الملكية مباشرة بإدارة و بالتالي الحرص المالك على نجاح المشروع ، و لهذه الاسباب أصبح الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها استراتيجيا لدى العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها .

و في هذا الاطار جاءت هذه الدراسة لتشخص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و اهم التطورات التي عرفت منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، بالإضافة الى التطرق الى اهم العراقيل التي تقف حاجز امامها ، و اسهامات الدولة الجزائرية في السعي لدعم هذا القطاع خاصة بعد الانخفاض الذي عرفه قطاع المحروقات .

الكلمات الدالية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التنمية الاقتصادية ، مشاكل التمويل .

Abstract:

The success of the small and medium enterprise sector at the international level is not by chance, but was the result of follow and the adoption of the leading countries in this area strategies to ensure that contributions to this kind in achieving development and invasion of foreign markets, especially in light of the market economy by granting financial aid and services or by granting

concession set up studies on the commercial markets and provide tips and follow-up on the ground.

Are considered small enterprises and medium-sized motor and driver of economic and social development, they contribute to the behind new jobs and improve the standard of living of the individual, and characterized by the efficient use of capital because of the correlation

property directly manages and therefore the owner to ensure the success of the project, and for all these reasons become In recent years, attention to small and medium-sized enterprises strategic direction in many countries, especially developing countries, including.

In this context came the diagnosis and the reality of SMEs in Algeria and the most important developments ever known since independence to the present day study, in addition to addressing the most important obstacles barrier before them, and contributions to the Algerian state in seeking to support this private sector after the fall who knew him the hydrocarbon sector.

Key words : Small and medium enterprises, economic development, financing problems.

مقدمة :

ادركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الفعال في تحقيق اهدافها التنموية لذلك اولت اهتماما متزايدا بتقديم الدعم و المساعدة للنهوض بهذا القطاع و تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، و هذا الاهتمام ينبع من فكرة ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتبع منهاجا متميزا قائما بذاته .

و قد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تبرهن على فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي ، فهي تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي و تنويعه و تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية ، مما جعلها تكتسب مكانة كبيرة جعلتها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية. غير أن الجزائر كدولة نامية لم تعي هذه الحقيقة و لم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الرائدة في هذا المجال ، و اتجهت بسياسات غير مدروسة في ظل غياب أي استراتيجيات بعيدة المدى نحو اعتماد أسلوب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لملء فراغات التنمية باتخاذ إجراءات اع برت في نظر الباحثين لم تصل إلى حد التغيير في بنية الصادرات ، فقد بقيت نسب التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تراوح منخفضة و لم ترقى إلى المستوى المطلوب ، و قد أدرك متخذو القرار في الدولة الجزائرية تلك الحقيقة بعد تجربة طويلة و بعد هدر الكثير من موارد الدولة و قدرات مؤسسات ، فعملت الدولة على تشجيع هذا النوع من المؤسسات قصد التوجه نحو التصدير ، و رغم كل ما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا ، إلا أنها مازالت تواجه العديد من المشاكل و الصعوبات التي تحول دون تواجدها في الأسواق الخارجية كارتفاع تكاليف الإنتاج ، نقص مصادر التمويل ، عدم الاستفادة من بعض الخدمات الاستشارية و الفرص التسويقية.

و من هذا المنطلق قمنا بطرح الاشكالية التالية : ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل
الاصلاحات التي قامت بها السلطات في الجزائر ؟

و للاجابة على الاشكالية التالية قمنا بالتطرق الى المحاور التالية :

➤ الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

➤ اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

➤ واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1.الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها :

لا يمكن تقديم تعريف أو مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهو مفهوم نسبي
يختلف باختلاف المعايير المستعملة في تعريف هذه المؤسسات كذلك باختلاف هذه المعايير بين دولة و
أخرى ، كما يعتبر اختلاف الامكانيات و الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور التكنولوجي عامل
مهم لتعدد التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ، وهل
هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

1.1.المعايير المستعملة في التعاريف : أي تعريف قد يقدم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبنى

في الغالب اما على اساس الكمي او النوعي ¹:

-التصنيف على اساس المعيار الكمي : يعتمد على المعايير التالية : حجم العمالة و مبلغ راس

المال ، حجم الانتاج ، القيمة المضافة ، و قيمة المبيعات ، و الحصة السوقية .

-التصنيف على الاساس النوعي : يعتمد على المعايير التالية : المستوى التقني المستخدم ، و

الطبيعة التسويقية للمؤسسات ، سواء كانت موجهة الى السوق المحلية أو الدولية .

2.1.التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك عدة تعاريف اعطيت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مايلي نذكر بعضها :

-**تعريف امريكا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** المؤسسات الصغيرة حسب المنظور الامريكي هي التي
يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ، وقد تم
تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين
ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي²:

الجدول رقم 1:مفهوم المؤسسة الصغيرة حسب المفهوم الامريكي

المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

المصدر : ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 41

- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : ركز التعريف الياباني على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اساس طبيعة النشاط ، ويمكن تبين ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم 2: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المفهوم الياباني

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
مؤسسات فروع النشاط الصناعي	اقل من 100 مليون ين	300 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	اقل من 30 مليون ين	100 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	اقل من 10 مليون ين	50 عامل أو اقل

المصدر :ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 41.

-تعريف السوق الأوروبية المشتركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : هناك العديد من التعاريف التي اعطيت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الدول الاوربية ، لهذا فضلنا تقديم تعريف موحد وهو تعريف السوق المشتركة ، اذ يعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تلك المنشأة التي تحقق معيارين يتمثلا في عدد العمال المشتغلين يصل الى 500 عاملا او اقل ، و يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية اوروبية او اقل ⁱⁱⁱ .

-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: أصدرت الجزائر القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي:

"مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري ،أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري ، و ان تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة^{iv}.

الجدول رقم 3:التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
المؤسسة المصغرة	عدد العمال من 1 الى 9	رقم الاعمال اقل من 20 مليون	لا يتجاوز 10 مليون دج

المؤسسة الصغيرة	عدد العمال من 10 الى 49 عاملا	لا يتجاوز رقم الاعمال 200 مليون دج	يتجاوز 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	عدد العمال من 50 الى 250 عاملا	رقم الاعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار	ميزانيتها محصورة بين 100 و 500 مليون دينار

المصدر : القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، ديسمبر 2001 ، ص 6 .

-تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : كما أن البنك الدولي يعرف المؤسسات الصغيرة على انها المؤسسات التي يعمل بها 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار ، والمؤسسات المصغرة (المتناهية الصغير) حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار ، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار ، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار ، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمؤسسات الكبيرة^٧.

3.1. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية في اقتصاد أي دولة سواء المتطورة منها أو المتخلفة ، وذلك لما تكتسبه من خصائص جعلتها تحتل المكانة الكبيرة ضمن اقتصاديات أكبر الدول ، ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي^٧:

- سهولة تكوين هذه المؤسسات : تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه ، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات ، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع انخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل .

- توفير الوظائف الجديدة : هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبيون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى ، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى ، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة . ففي الفترة ما بين 1988 و 1992 فإن نسبة 70 % من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل ، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.

- تقديم منتجات وخدمات جديدة: التجربة العملية في بعض البلدان ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات ، حيث أن 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من 95 % من تكاليف البحث و التطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى . فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقييم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى ، سواء المحلية أو الخارجية . فإلى جانب دورها كمورد ، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء . وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار ، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

- تقديم السلع والخدمات الخاصة: إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة . فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبىها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير ، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات .

- الفعالية في التسيير : تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والمرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة . كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها . كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول . و تستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة " الصغير أجمل " و " الصغير فعال " .

- استقلالية الإدارة ومرونتها : تسند إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مالكي المشروع لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك :

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة .

- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار و الاستهلاكات) ، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين ، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا و سهولة الاتصال بالعملاء .
- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية و الأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل .

- اتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المنشآت إلى ارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها^{vii} .

II. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى التمويل خلال كل فترات حياتها منذ انشاءها ، و مروراً بتطويرها و تحديثها ، فهي تحتاج الى التمويل للخلق الاصول المادية للمشروع و للقيام بالتدريب و متابعة الاسواق و مسايرة تطورات الانتاج ، بالإضافة الى حالات الازمات التي تواجه المشروع .

و يعد نقص التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم المشكلات التي تواجهها ، بل الاكثر من هذا فهو مشكلتها الرئيسية و اساس مشكلاتها الاخرى ، و تتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية على وجه الخصوص بسبب نقص المدخرات المالية المحلية و الخاصة من جهة و مشكلة الضمانات التي تتطلبها البنوك الربوية من اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (م.ص.م) ^{viii} ، و هذا ما سوف نبينه فيمايلي ^{ix}:

➤ **ضيق نطاق التمويل المتاح :** تعاني ال (م.ص.م) في الدول النامية من فجوة تمويل متنامية ، مما يقف حجرة عثرة في وجه تطور هذه المؤسسات و ازدهارها ، وهذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة و تجاهل البنوك لاحتياجات التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

➤ **التركيز على الضمانات :** تأتي الضمانات في مقدمة الاولويات الائتمانية للمؤسسات التمويل عند منحها التمويل ل (م.ص.م) لكون غالبيتها لا تملك ضمانات رسمية او مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح ، أي ضالة فرص الحصول التمويل اللازم ، الامر الذي دفع بالبنوك و المؤسسات المالية بالزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التامين على القروض من خلال مؤسسات التامين مما ادى الى زيادة اعباء القروض .

➤ **طول مدة الاجراءات :** تعاني ال (م.ص.م) من اضاءة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها من خلال الالتزام بمعايير المحاسبية و الائتمانية و الشخصية قد يصعب توافرها في المشروعات من الناحية العملية.

➤ **سعر الفائدة :** يعد سعر الفائدة من المعوقات الكبيرة للنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهي مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض و الاشراف عليها ، و هذا يتسبب في ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد علي المال المستثمر من المشروع ، مما يقود إلي الخسارة أو التوقف عن النشاط ، كما ان هناك شريحة واسعة من اصحاب المؤسسات في الدول الاسلامية ترفض التعامل بالربا و هذا ما يزيد من تفاقم المشكلة خاصة في ظل تواضع حجم التمويل الاسلامي في الاقتصاد.

➤ **ضعف نظام الرقابة و المتابعة :** يعكس الواقع العملي لمنح التمويل ل (م.ص.م) الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية ، مما يؤدي بأصحاب المؤسسات الى تحويل التمويل الى غير المجالات المخصص له ، وهذا يمثل اهدار للتمويل و انذار بعدم قدرتهم على السداد حال استحقاقه.

➤ **ضعف خبرة اصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مجال ادارة الاعمال و عدم الدراية الكافية بأساليب التسويق و عدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المؤسسات،** مما يجعل راس المال المدفوع الظاهر في

الميزانية ضئيلا تحسبا للمساءلة الضريبية ، و بالتالي يصعب معه التمييز بين الذمة المالية للمشروع و تلك الخاصة بصاحبه و يصعب المعاملات المصرفية .^x

III. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

ان التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الاخيرة من القرن الماضي افرزت تغيرات مهمة في هياكل الاقتصاد الوطني ، فعلى الضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم و تسيير المؤسسات الذي تزامن مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي انطلاقا من سنة 1994 .

III. 1. التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ نهاية الثمانينات مع مجيء اقتصاد السوق و التغيرات المحدثه على المستوى الانظمة المؤسساتية المعنية ، فيطرح كل من الاتجاه نحو تقليص حجم الهياكل العمومية الاقتصادية ، تأثير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و ضغوط العلاقات التجارية اشكالية اعادة تهيئة النشاط و الهياكل الاقتصادية ، كما تميز الاقتصاد الوطني بوجود اشكال غير كاملة للتنظيم على المستوى كل من المخطط الانتقالي للسلطات و مخطط الانتقالي للسلطات و مخطط الانسجام لمؤسسات الدولة .

في ظل هذه الاشكالية الهامة التي تسجل ظهور و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، استدعى القيام بدور اساسي بخصوص اعادة تهيئة الهياكل الاقتصادية ، امام صعوبات اصلاح القطاع العمومي الذي يضم عددا معتبرا من المؤسسات التي وصلت الى مرحلة متقدمة من الانحطاط ، لذلك تحاول السلطات المعنية توجيه جهودها الى تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص و التي تتميز بإمكانية التوافق مع ظاهرة اقتصاد السوق ، و لهذا جهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية محاولات اصلاحية منذ فترة ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا ، نظرا لاهميتها الواضحة في الاقتصاد الوطني و الدور الذي تؤديه في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، و من اهم الاحداث تشجيع الاستثمار حيث قامت السلطات العمومية بإصدار الامر المتعلق بتنمية الاستثمار سنة 2001 و قانون توجيه و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كذلك انشاء مؤسسات متخصصة في دعم عملية تمويل هذه المؤسسات بإنشاء صندوق ضمان القروض و شركة راس مال المخاطرة .

مر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل نوجزها فيما يلي :

III. 1. 1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 1963-1982 :

لقد تم اصدار اول قانون للاستثمارات سنة 1963 و هذا بغية تحقيق الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة عقب الاستقلال و الذي كان له تأثير ضعيف على تنمية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تعبئة راس المال الوطني و الاجنبي ، و بعدها تم اتخاذ خيار واضح بانتهاج سياسة اقتصادية ذات تخطيط مركزي وملكية عامة لوسائل الإنتاج وبعملات تصنيع سريع يركز على صناعات السلع والتجهيزات والمنتجات الوسيطة .

حاول القانون الجديد للاستثمارات سنة 1966 تحديد قانون أساسي للاستثمارات الخاصة الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية .ولقد أخذ هذا القانون في الحسبان احتكار الدولة للقطاعات بمنح الاعتماد للمشاريع الخاصة على أساس (CNI) الحيوية للاقتصاد وألزم اللجنة الوطنية للاستثمار معايير انتقاء، كما انه تكن هناك سياسة واضحة في هذه الفترة بشأن القطاع الخاص،

كما ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج ، بينما كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود ، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة .أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص ، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966 ، و موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.

III.2.1..الفترة 1982-1988 :

تعتبر هذه المرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الاهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث لم يتجاوز عددها منذ الاستقلال الى 12000 مؤسسة و قد كانت مؤسسات عائلية صغيرة و لم يؤخذ بعين الاعتبار دورها الحقيقي في التنمية و هذا ابتداء من سنة 1982 بعد اقتناع كلي من قبل المسؤولين بالحاجة الى هذا النوع من المؤسسات بدا الاهتمام يتجسد ميدانيا ، و تجلى ذلك في التشريعات التي اعتمدتها السلطات العمومية بدءا بالقانون 82-11 الصادر في 21-02-1982 الذي ينص على عن بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني ، من خلال انشاء ديوان للتوجيه و المتابعة و التنسيق للاستثمارات الخاصة سنة 1982 .

كما تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخل السلطات العمومية و ذلك نتيجة انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق العالمية سنة 1986 ، فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الانتاجية و المردودية و ذلك راجع الى رداءة منتجاتها ، اضافة الى عدم وجود يد عاملة مؤهلة اضافة الى مشاكل اخرى متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا .و نظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة و هذا من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة الى المشاريع الضخمة و الصناعات الثقيلة و توجيه الاستثمارات الجديدة الى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة^{xi}.

III.1.3. الفترة 1988-1994 :

في سنة 1988 ومواكبة للمستجدات ، تم اختيار بديل الانتقال إلى اقتصاد السوق .لذلك تم وضع إطار تشريعي جديد ، كما تم الشروع في إصلاحات هيكلية. ونتيجة لحاجة الجزائر إلى مساعدات إئتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطوير علاقات معها ، اعتبارا من سنة 1989 ، وبتطبيق بعض الإصلاحات و يمكن القول بأن هذا الإطار وضع من أجل عدة أهداف عامة ، أهمها:

-إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير إداريا ومركزيا؛

-البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية؛

-تحرير أسعار التجارة الخارجية والصرف

-استقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي^{xii}.

III.1.4. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2006 .

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغييرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني ، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق "النقد الدولي 1994 "

لقد شهدت هذه الرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يؤدي فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا .ولقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من 1994 إلى /04/ خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (01)

الجدول رقم 04 :تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2006

السنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المؤسسات	26.212	177.365	159.507	179.893	188.893	288.587	312.959	342788

المصدر :ناجي بن حسين ،افاق الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 02، 2004 ، ص 94

و تشير هذه الاحصائيات الى التوسع السريع و المفاجئ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر حيث تضاعفت تقريبا الى 7 مرات خلال 13 سنة و هذا ما يدل على مسايرة الجزائر لما يجري في كثير من دول العالم ، و الملاحظ ان معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات فردية او عائلية مصغرة بما يقارب 95 % اما المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف الصغيرة تتجاوز 4 % فيما ان نسبة المؤسسات المتوسطة لا يتعدى نسبة 0.75 % ، كما ان معظم المؤسسات تقوم بأنشطة خدمية في الوقت الذي لا

تمثل فيه الأنشطة الانتاجية الا 12.04 % و هي متركزة في نشاط الصناعة الغذائية و بالخصوص مصانع الدقيق و مشتقاته ، على الرغم من المؤسسات الانتاجية هي التي تباشر في الاستثمار و تخلق قيمة مضافة و تخدم الصناعة ، اى جانب هذا انها تمثل السبيل لتحقيق استراتيجية احلال الواردات مع التأكيد ان المؤسسات الخدمية تظل ضرورية و ركيزة اساسية لتنمية الاقتصاد .

و قد شهدت الفترة بين 2001 و 2002 زيادة معتبرة بلغت 72.970 مؤسسة صغيرة و متوسطة نتيجة التنظيم الجديد لإنشاء المؤسسات و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التسهيلات التي منحت ن خلال في الحصول على القروض من البنوك الداعمة لهذه المؤسسات .

و في اطار تقييم وضع هذا القطاع يعتبر الكثير من المهتمين ان العديد من الشركات الجزائرية ستختفي بمجرد فتح السوق بصفة كلية كما يعترفون بالتأخر الذي يعرفه تنفيذ مشروع دعم اعادة تأهيل هذا النمط من المؤسسات منذ دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2002 معللين و ذلك بالتسرع الذي التزمت في التنفيذ من اجل الحصول على نتائج ايجابية في زمن قياسي ، هذا ما يفرض على الجزائر استغلال الدعم و تطوير قدرات المؤسسات الجزائرية لتتمكن مواجهة المنافسة و الذي لا ياتي الا من خلال اتخاذ السياسات التاهيلية اللازمة . كما شهدت سنة 2006 تطورا معتبرا في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع سنة 2005 حيث بلغ عددها الى 37.767 مؤسسة في نهاية 2006 مقارنة مع سنة 2005 .

III.1.5. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2007-2012 :

الجدول رقم 5: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2007-2012 .

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات ص و م	376.767	519526	625069	619072	659309	711832

المصدر :وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ،خلال الفترة 2008-2012

ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الثاني من السنة 2008 رغم الصعوبات التي يعاني منها القطاع خاصة المشاكل المتعلقة بالتمويل و العقار ، فإن العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - بما فيها نشاطات الصناعات التقليدية - انتقل من 376.767 مؤسسة نهاية السداسي الاول من 2007 الى 519526 مؤسسة سنة ، كما عرفت عملية التكفل بتمويل هذه المؤسسات هي الاخرى تطورا ملحوظا خلال ذات الفترة حيث وصل عدد تدخلات صندوق ضمان القروض الخاصة بالقطاع

الى 242 عملية حاليا بدل 187 عملية نهاية السداسي الاول من السنة الجارية. وعرف النصف الثاني من السنة الجارية تسلم عشرة (10) مشاريع تتعلق بانجاز دور للصناعات التقليدية ومراكز للتسهيلات لفائدة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة اجمالية تقارب 400 مليون دينار. و رغم هذا الارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان الكثير من الخبراء والمختصين يرون ان وتيرة انشائها التي يقدرونها بين 18 الف و 25 الف مؤسسة سنويا ضعيفة وبعيدة عن المعدل العالمي الذي ينص على ضرورة خلق 70 الف مؤسسة سنويا على الاقل.

كما شهدت سنة 2011 نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظا بلغ حوالي 16 بالمائة حيث بلغ عدد المؤسسات هذا العام لوحده 30 الى 35 الف مؤسسة . وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها 50 ألف مؤسسة 4000 منها تم تأسيسها خلال عام 2012 ، فيما تشير التوقعات الى ارتفاع عددها مع نهاية السنة الجارية إلى 54 ألف مؤسسة أي بنسبة نمو تتراوح ما بين 10 الى 11 % ، حيث تم في هذا الإطار تسخير أموال كبيرة موجه للاستثمار قصد إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والاهتمام بشريحة الشباب لاسيما في الآونة الأخيرة أين أصبحت هذه الفئة تتجه أكثر إلى استحداث مؤسسات خاصة في بعض المجالات التي يقل فيها النشاط منها ما تعلق بتحسين البيئة ، بالتكنولوجيات الحديثة وكذا تلك النشاطات التي تخص الصناعية الثقافية المبدعة ، فيما تم توظيف أكثر 2000 عامل في مختلف المؤسسات العمومية الى جانب إدماج عدد من الشباب بالمؤسسات التابعة للقطاع الخاص. وفي إطار السياسة الجديدة لترقية الاستثمار تم تسطير إستراتيجية تهدف إلى محاولة الرفع من العقار الصناعي من اجل خلق مناطق صناعية مرتبطة بعدد المجالات على غرار البيئة^{xiii}.

III 2.. استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

أنشأت الحكومة مجموعة من الهيئات و المؤسسات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، والتي نذكر منها:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشأت الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ، و خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار. لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار ، هيئة يرأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات التطوير.

- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية .
 - ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها و حنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين و العرب و الآسيويين:
 - الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛
 - "أنيميا"، شركات أورو متوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية؛
 - "أنيميا"، شبكة استثمار ، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيميا" و وسعت لدول أوروبية أخرى؛
 - إبرام عدة عقود و اتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار^{xiv}.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ**: استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، تقدم هذه الوكالة الدعم المالي و المعنوي و الفني للمستحدثين و في استثماراتهم التوسعية و تسهر على محافظة المؤسسات المستحدثة و تحقيق أرباح لأصحابها من جهة و من جهة أخرى ضمان استرجاع القروض في آجالها المحددة ، كما انها تسعى الى تقديم الدعم و الاستشارة و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة مرحلة تنفيذ المشروع .
- أحداث شبكة للمشاريع المفيدة اقتصاديا^{xv} . وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومراقبة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة، بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني وامتصاص البطالة. تمنح الوكالة الإعانات المالية والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية في مرحلتي الانطلاق و الاستغلال، تضمن تكوين الشباب ومرافقتهم، كما تقدم للمؤسسات المصغرة أشكالاً مختلفة من التمويل.
- لقد انطلق التشغيل الفعلي لجهاز تشغيل الشباب خلال السداسي الثاني من سنة 1997، وقد حاولت الجزائر من خلال الوكالة مساعدة الشباب ومكافحة البطالة، وسنحاول من خلال هذه المداخلة الوقوف على المساهمة الفعلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، من خلال حصيلة نتائج سنة 2010، والتطرق إلى التدابير الجديدة المتخذة من طرف مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011 لفائدة منشئي المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة و إجراءات تطبيقها.
- **الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC)**: في إطار البرامج المختلفة التي بادرت إليها السلطات العمومية للقضاء على البطالة، تم إنشاء الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 10 ذو الحجة 1424 الموافق 3 جانفي 2004 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق 6 جويلية 2004، تعمل الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة على تنفيذ تدابير دعم وخلق الشغل للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة.

و قد وضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مهن تسمح بتسهيل إعادة الإدماج و ذلك عبر طرق البحث الفعلي لمناصب العمل و مساعدة في إجراءاته لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل^{xvi}.
-وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات : حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 1993 تتكون هذا الوكالة من مجموعة من الادارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تعمل على تقييم المشاريع و دراستها و اتخاذ القرارات بشأنها و قد تم تعديل المرسوم بإصدار الامر 03-10 المؤرخ في 20 اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و اليات عمله و تمنح الوكالة العديد من الامتيازات للمستثمرين من بينها الاعفاء الضريبي مدة معينة .

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) : انشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 03 الصادر في 3 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الاساسي لصندوق الكفالة. المشتركة لضمان الاخطار .

يهدف هذا الصندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للبطلين المسجلين لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وصندوق القروض ، هذا الصندوق يركز على مبدأ التضامن الاقتصادي الكفالة المشتركة .هذا الصندوق يضمن للهيئة التي تقدم القرض (مؤسسة مالية أو بنكية) أن يسترجع نسبة كبيرة من القرض في حالة استحالة تسديده من طرف المستفيد وهذا ما يساهم في تسهيل الحصول على القرض بالنسبة للشخص الذي يقترض والتي غالبا ما تكون الضمانات المقدمة غير كافية.
-برنامج MEDA :كما استفادت من برنامج الامم المتحدة للتنمية المقدر ب 4.11 مليون دولار تم البدء في استغلاله منذ السداسي الاول لسنة 2000 و الذي يهدف الى عصرنة المؤسسات و تطوير ادوات انتاج الاستثمارات في الانشطة الخدمية^{xvii}.

حيث قامت بعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة ، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميذا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية ، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون اورو، 57 مليون اورو ممولة من طرف الاتحاد الأوروبي .

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد بنجاح برنامج ميذا الأول ، الأمر الذي شجع على ، الدخول في برنامج ميذا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي 2009 ، و قد تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة النوعية و القياسية على مستوى تلك المؤسسات ، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي^{xviii}.

3.III. معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة بشأن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم الذي تحظى به إلا أنها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المعوقات سواء ما تعلق منها بالبيئة الخارجية أو معوقات البيئة الداخلية.

1-معوقات البيئة الخارجية:

- معوقات التمويل و الائتمان : ويعتبر من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد ، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات ، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لا تظهر حماسا لتمويلها ، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية على حساب الأنشطة الانتاجية ، ويزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية :إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فإن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية ، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل ، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية جديدة لا تعوض^{xix}.

-ضعف نظام المعلومات :إن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة ، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن تواجد هذه المؤسسات في محيط معلوماتي ضعيف للغاية لا يساعد على تنميتها وتطويرها ، ففي غياب بطاقة صحيحة ودقيقة للمعلومة ، أو بعبارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات يجعل قيامها يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة ، وشح المعلومة الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د -ضعف استخدام التكنولوجيا :من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا، ويرجع ذلك الى قلة وضعف مواردها المالية من جهة ، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى ، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرضة للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

هـ -إشكالية العقار :عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم لاستثمارات أصبح من اكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص^{xx}.

خاتمة:

عانى الاقتصاد الجزائري العديد من المشاكل بسبب توجهات السياسة الاقتصادية ، خاصة السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة في ظل الاقتصاد الموجه ، ما أدى في الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي

والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التي أصبحت أحد ثوابت التنمية الاقتصادية ، ومع تطور البرامج الحكومية وفي ظل التنافس الدولي على جذب المزيد من الاستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توسع في السنوات الأخيرة، فإن المتغيرات قد تغيرت بشكل كبير وأصبح من الممكن التطلع إلى أفاق جديدة لبناء تنمية اقتصادية خارج مجال المحروقات وقد وضحت لنا هذه الدراسة التي يمكن التفكير فيها

لتنمية اقتصادية جادة. . ولكن بالرغم مما ذكر سابقا إلا أننا نجد هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من التحديات و العقبات و خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي ، حيث تتمثل في عدم قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو الاستمرار بنشاطها و توسيعه ، و عدم تناسب المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد مع طبيعة نشاطها و حجمها ، وهذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية أقل تطوراً. ومثل هذا الموقف يرجعه البعض الى عدم قدرة الاطارات البنكية على تقييم مدى نجاعة أي مشروع لاسيما اذا كان جديدا في غياب دراسات دقيقة عن السوق وفي غياب كفاءات تستطيع قياس مستوى الخطر ، بالمقابل يعتبر البعض ان هذه المبررات لا يمكنها ان تفسر تقضيل البنوك للاستيراد بدل تشجيع انشاء مؤسسات وطنية انتاجية تساهم في نمو الاقتصاد الوطني . من جانب آخر فان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى هو الآخر محل انتقادات لاسيما وأن أغلب هذه المؤسسات في الجزائر عائلية يعاب عليها انطواؤها على نفسها وعدم رغبتها في توسيع نشاطاتها أو حتى الاستفادة من برامج التأهيل التي تسمح لها بالتطور.

🚩 التوصيات :

- يجب توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، و يتم توجيهها إلى العمل في القطاعات الذي تعاني من تراجع في أهميتها النسبية في الإنتاج والتشغيل .

- الاستفادة من الخبرات و التجارب الدولية في مجال توفير الدعم المالي (مصادر التمويل) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لأن اهتمام البنوك في الجزائر منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية عالية وسريعة.

- ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة حتى تتمكن المؤسسات المستحدثة من الانطلاق في نشاطها.

- تعزيز مساعي الدولة الرامية إلى تفعيل الاقتصاد الوطني بفتح مجال الحوار والتشاور بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين حول سبل دعم المؤسسة الاقتصادية المولدة للثروة ولمناصب الشغل.

➤ المراجع و المصادر :

- 1-توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة عمان دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى، 2002.
- 2-هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، درا النفائس الاردن 2009.
- 3-ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني، رسالة ماجستير 2005، ص 41
- 4-رؤوف عثمانية، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001.
- 5- عبد القادر رقرق،متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، سنة 2009-2010.
- 6-يوسف حميدي،مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة،اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008.
- 7-دريس يحيي " اليات و سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر) " مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 55-57 صيف،خريف 2011.
- 8- بن عنتر عبد الرحمن،واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر :دراسة ميدانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الاول، 2008.
- 9-سهام عبد الكريم،سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II، مجلة الباحث، عدد 9، سنة 2011.
- 10- أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف.
- 11- ناجي بن حسين،افاق الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 02، 2004.
- 12- ونوغي فتيحة، اساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سطيف الجزائر ماي 2003.
- 13- سليمان ناصر، عواطف محسن،قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات المعوقات و الحلول،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات

و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر ، المنعقد 28-29 اكتوبر 2014

14- عبد المجيد تيماي " تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المعوقات و الحلول " الملتقي الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011 جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ماي 2011.

15 -الاخضر بن عمر ،علي بالموشي،معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،ورقة بحثيو مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المنظم يومي 5 و 6 /05/2013 جامعة الوادي .

16-المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1996.

17- القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، ديسمبر 2001.

18- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، <http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos> .

19- الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة، عن موقع :
<http://www.elmouwatin.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%>

أ: دريس يحيى " اليات و سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر) " مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 55-57 صيف ، خريف 2011 ، ص69، ص70

ب: ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 41

iii:توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة عمان دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ، 2002، ص 16

iv: رؤوف عثمانية ، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001 ، ص 36

^٧: ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 54

^{vi}: ونوغي فتيحة " اساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي " الدورة التدريبية الدولية حول : تموي المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سطيف الجزائر ماي 2003

vii سليمان ناصر ، عواطف محسن ،قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات المعوقات و الحلول ،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تقويم استراتيجيات و سياسات الجزائر

الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفيه الثالثة بالجزائر ، المنعقد 28-29 اكتوبر 2014 ، ص 4- 5 .

viii: هيّا جميل بشارت " التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة " درا النفائس الاردان 2009 ، ص59

^{ix} عبد المجيد تيماي " تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المعوقات و الحلول " الملتقي الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011 جامعة محمد بوقرة بومرادس ماي 2011

^x:هيا جميل بشارات " التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة " درا النفائس الاردان 2009 ، ص62

xi عبد القادر رقرق ،متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران ، سنة 2009-2010 ، ص 114 .

xii يوسف حميدي ،مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ،اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، سنة 2007-2008 ، ص 115 .

: xiii

^{xiv} الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، <http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos> .

^{xv} المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1996، ص12 .

^{xvi} الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة ، عن موقع :

<http://www.elmouwatin.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%>

xvii بن عنتر عبد الرحمن ،واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر :دراسة ميدانية ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24، العدد الاول ، 2008 ،ص 159 .

xviii سهام عبد الكريم ،سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II ، مجلة الباحث ، عدد 9 ، سنة 2011 ، ص 115 .

xix. أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزائر أفاق وقود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 281.

xx الاخضر بن عمر ،علي باللموشي،معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،ورقة بحثيو مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المنظم يومي 5 و 6 /05/2013 جامعة الوادي ص 16 .